

وحمل الصوفي على تلك الثقافة التي تمجد حمل السلاح، وأشار إلى أن مجموعة من قادة القبائل اعترضت في عام 92م على القانون الذي وصفه بالهزيل وهو القانون النافذ الآن.

وإقتطف الصوفي جزءاً من بيان قبلي صدر آنذاك: «قالت القبائل فيه: إن محاولة الحديث عن الحيابة والتنظيم لا يقبله عقل ولا يقره منطلق ولن يكون باستطاعة أحد تحقيقه».

وتحت ضغط زيادة الإختلالات الأمنية ومعدلات الجريمة بالإضافة إلى المواجهات التي جرت بين السلطات الأمنية والجماعات المتطرفة إرتفعت الأصوات المناهية بأعداد قانون جديد للحد من حمل الأسلحة وخصوصاً في المدن إلا أن صدى هذه الأصوات بدا باهتاً وإن كان مشروع القانون قد عاد أترابه أكثر من مرة بعد أن كان قد أدرج في جدول أعمال مجلس النواب السابق في آخر أيامه.

ويعزو النواب الأستاذ سلطان العتواني عضو مجلس النواب أسباب عدم مناقشة القانون حتى الآن إلى أن أصحاب النفوذ هم الذين يحملون السلاح ويتجولون به في الشوارع، ويؤكد بأن الأمر مرتبط بوجود الدولة، وعندما لا تكون الدولة موجودة تصبح هذه الأطراف هي صاحبة المصلحة في عدم وجود قانون.

القوى القبلية التي يرى البعض بأنها تضغط باتجاه عرقلة مناقشة القانون وإقراره. تعكس حقيقة النفوذ القبلي الواسع في تركيبة الدولة ولذلك يرى العتواني بأن القارئ لتركيبة النظام لا يستطيع أن يعزل القبيلة عن الحكم.

وبحسبه فإن الدولة تستطيع أن تفرض القانون على كل الأطراف في المجتمع شرطة أن تتوفر لديها الرغبة الجادة في إيجاد قانون.

وبالنسبة لسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية ستعمل من أجل تحقيق إرادة الدولة ولن تخضع لإرادة الأطراف على حد قوله.

إذا أرتأت الدولة أنها بصدد مشكلة حقيقية جراء إنتشار ظاهرة حمل السلاح وهي التي تملك سلطة قسر الناس على إلترام النظام والقانون فإن أمامها مهام تتطلب الجدية والصرامة، وبحسب دراسة الحكيم الاجتماعية فإن 88% من اليمنيين يرون بأن أهم الحلول التي يتوجب اتخاذها للحد من إنتشار الظاهرة تفعيل دور القضاء في حل النزاعات فيما يرى 87% بأن توعية الأفراد باخطار حمل السلاح ستساعد على الحد من حمله. ويقول 84% من المواطنين بأن تفعيل القوانين المنظمة لحمل السلاح سيحد من الظاهرة و 83% يعتقدون بضرورة منع حمل السلاح في المدن الرئيسية، و75% يشددون على أهمية إغلاق أسواق بيع السلاح للحد من إنتشار الظاهرة.

وهي جميعها متضاه قد تحد من حمل السلاح لكن العامل الأساسي لنجاح أي خطوة هو جدية الدولة في هذا الشأن.

ر كتاب الإحصاء السنوي إلى أن عدد حالات القتل العمد خلال العام 2000م بلغت (697) في جميع محافظات الجمهورية تحتل أمانة العاصمة المرتبة الأولى بـ(82) حالة.

وبلغت حالات القتل الخطأ (129) حالة والشروع في القتل (797) حالة وإصابات الخطأ 354 حالة وإطلاق النار (1095) حالة وإنفجار عمدي وغير عمدي (218) حالة و(51) حالة، مقاومة للسلطات، و(79) حرباً قبلية.

إجمالي الحوادث الناتجة عن سوء استخدام السلاح خلال العام 2001م زاد بشكل ملحوظ عن العام 2000م، وفيما سجل العام (2000) (3504) حالات إرتفع عدد تلك الحوادث في عام (2001م) إلى (4372) حادثة بمعدل سنوي مقداره 24.5%.

وشهدت الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 2003م (1040) حادثة ناتجة عن حمل السلاح.

غياب الدولة

الكوارث التي تخلفها ظاهرة حمل السلاح وإنتشاره بين الفئات الإجتماعية المختلفة لا تقتصر فقط على تلك الصور المتساوية التي يتسبب السلاح في رسمها فالدلالة الأشد وطأة هي الغياب الواضح للدولة التي أصبحت مهامها محصورة في فرض سياسات الجباية والتجريع في الوقت الذي تركت للمواطن حل مشاكله بطريقته.

تسائل الدولة في مواجهة إنتشار ظاهرة حمل السلاح مكن طالبي النار من إقتناص خصومهم وتصفيتهم في أي مكان يريدون وتحولت العاصمة صنعاء إلى مكان «أمن» للظفر بحصم فار بالنسبة لأصحاب الثارات. ويؤكد تقرير مجلس الشورى نشر في 2001م بأن عدد الذين قتلوا في أعمال ثار (1979) شخصاً في كل من عمران وصنعاء وذمار والبيضاء فقط.

القوانين تتشرع للسلاح

● وجود قانون خاص بتنظيم حيازة السلاح يرى البعض بأنه يسهل عملية إقتناء الأسلحة أكثر من كونه وجد للحد منها، وطبقاً لورقة الناشط الحقوقي فيصل الصوفي المقدمة إلى المؤتمر الدولي للحد من سوء إنتشار الأسلحة الصغيرة فإن القانون اليمني يعطي الحق للمواطنين بحيازة السلاح والتنقل به بدون قيود.

الأسلحة التي حددها القانون رقم 40 لسنة 1992م وسمح بعملية الإتجار بها وحيازتها الشخصية هي «البنادق والبنادق الآلية والمسدسات وبنادق الصيد»، ويعتبر القانون أي أسلحة أخرى خاصة بالمؤسسات العسكرية والأمنية لا يجوز لأي كان حيازتها. غير أن ما يتوفر لدى المواطنين من أسلحة سواء للحيازة أو الإتجار بها تدخل في إطار تلك التي لا يجوز إمتلاكها لأحد غير المؤسسة العسكرية والأمنية.

ويقول الصوفي: في كثير من الحوادث والحروب القبلية والمواجهات التي جرت بين سلطات الأمن ومجموعات إرهابية استخدم هؤلاء قنابل ومدافع وصواريخ ما يعني توافرها بيد أفراد ومجموعات غير حكومية.

السلاح بديلاً عن الدولة!!

تكرس قمع أي رغبة لدى الأفراد في اللجوء إليها.

وطبقاً لدراسة إجتماعية حديثة فإن 86% من اليمنيين يرجعون إنتشار ظاهرة حمل السلاح الناري في اليمن إلى عدم وجود حلول لإنهاء ظاهرة النار فيما يعتقد 84% بأن ضعف القضاء في تطبيق وتنفيذ القوانين أدى إلى انتشار الظاهرة.

بينما يرى 81% بأن هيمنة النظام القبلي على الساحة الاجتماعية سبب رئيسي لإنتشار ظاهرة حمل السلاح.

وتوصلت الدراسة الميدانية التي أعدها د. عبدالسلام أحمد الحكيمي عن سوء استخدام الأسلحة الصغيرة في اليمن، إلى أن 86% من اليمنيين يجمعون على أن الدفاع عن النفس يأتي في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى حيازة السلاح الناري في اليمن، فيما تأتي العادات والتقاليد كسبب ثانٍ بـ80% أما السبب الثالث والرابع على التوالي فيأتي عدم تفعيل القوانين الخاصة بحيازة السلاح، بنسبة 69%، وحيازته كملهم من مظاهر التباهي بنسبة 60%.

الدراسة التي أجريت على عينة عشوائية مكونة من ألف شخص يمثلون الحضرة والريف من عشر محافظات شمالية وجنوبية قالت أن 58% من اليمنيين يمتلكون سلاحاً نارياً والدوافع والأسباب مذكورة سلفاً. الوجه الأقيح لمشكلة الأسلحة الموجودة لدى الأفراد ليس سوى النتائج. فبين صرخة أخيرة لطفل عبث بسلاح أبيه فاختزقت جسده الغض رصاصات زرعت فيه الموت ونواح تكلى أقدما النار عزيزاً انتظرت. ولم يعد يرسم السلاح بلون رصاصه بعضاً من ملامحه الدائمة..

وحسب البيانات الرسمية فإن محافظات الجمهورية شهدت حوادث مختلفة جراء حمل السلاح وسوء استخدامه. ويشي

بحث قام به مدير مشروع الأسلحة الصغيرة بجنيف السويسري (بيتر باتشيلر) بأن الرقم الحقيقي للأسلحة الصغيرة في اليمن يتراوح ما بين (6-9) ملايين قطعة سلاح. ورغم ذلك يقول الباحث بأن اليمن تظل ذات تسليح عال.

وتعزز الرقم السابق دراسة أخرى أعدها ديريك ميلر من المعهد العالي للدراسات الدولية، وحدة دراسات الأسلحة الصغيرة، تقول إن تقديرات ممتلكات اليمن من الأسلحة الصغيرة تصل إلى سبعة ملايين وثلاثمائة ألف قطعة أو من 6-9 ملايين.

الجديد في هذه الدراسة أن هناك تقديرات تشير إلى أن عدد قطع السلاح في البلاد سيرتفع خلال العام المقبل إلى ستة ملايين ومائة وستين ألف قطعة سلاح لدى رجال القبائل فقط، بخلاف الأسلحة الموجودة في الأسواق أو تلك التي تمتلكها الدولة.

غياب الأمن

● إجتماعياً تقول بعض الدراسات بأن التضاريس الطبيعية الصعبة، كانت في التاريخ اليمني القديم عاملاً أساسياً في تكثف التجمعات السكانية في عشائر وقبائل متفرقة في الجبال والسهول والصحراء. وكان الخوف من أي إعتداءات خارجية من قبل القبائل الأخرى دافعاً للجميع لإمتلاك السلاح -كما تفعل الدول- فهل تغير دافع إقتناء اليمني للسلاح الآن عما كان عليه الأمر في الأزمان الغابرة، رغم انخراطه في ما يسمى بدولة واحدة لديها الأجهزة والمؤسسات التي أنشئت في الأصل لحماية الأفراد من بعضهم البعض والفصل بينهم؟

الثارات تساعد

على حمل الأسلحة

● عملياً يتعزز لدى المواطن اليمني أن اللجوء للسلاح للدفاع عن الحقوق والممتلكات أقرب الطرق وأقصرها في ظل الصورة المهزوزة للدولة وأجهزتها التي

● بين فترة وأخرى تحمل الأخبار غير السارة أنباءً عن اندلاع حرب قبلية هنا أو عملية ثار هناك.

وعلى أطراف واسعة وممتدة من الجغرافيا اليمنية يستبدل اليمنيون حكمتهم «المشهود» بأقواه البنادق والرشاشات، معتقدين بأنها الأجدى لحل خلافات لم تجد (دولة) قادرة على إطفاء نيرانها المشتعلة.

وبالمثل فإن تعرض حق «فردى» للنهب من قبل آخر تحت عنفوان السلاح يجبر الطرف المقهور على الدفاع عن حقه بذات الوسيلة -السلاح- وربما تعدى ذلك إلى «نهب» مضاد تحت غطاء الغياب الخفيف لأجهزة العدالة والأمن.. وفي كلا الأمرين، الإنسان اليمني يخسر، فيما يكسب سوق السلاح الرائج زبائن جدد، تحت وطأة الخوف والدفاع عن النفس!!

تحقيق: عبدالعزيز المجيدي

60 مليون قطعة

● الباحث عن الأسلحة في اليمن -لاي غرض كان- لن يجد صعوبة في الحصول عليها، سواء في المدينة أو الريف، ونسبة أسواق معلومة في عدد من المحافظات اليمنية تنكس فيها الأسلحة الخفيفة، وفي بعض الأحيان الثقيلة، ومن مصادر صنع مختلفة تشعب فضول الزبون وتلبي خياراته!!

وحتى الآن ليس ثمة إحصائية دقيقة للسلاح الخفيف الموجود في اليمن والمتداول شعبياً. والأرقام المتداولة إعلامياً، والموتقة بتصريحات مسؤولين كبار في الدولة ليست سوى «هوشلية» رسمية لا تقف على حقيقة بقر ما تنكس على مبالغة واضحة!!

الرقم الرسمي يقول أن حجم السلاح الموجود لدى أفراد الشعب اليمني هو 60 مليون قطعة سلاح!

لكن السفارة البريطانية بصنعاء بدت أكثر معرفة من مسؤولينا بحجم المشكلة وقالت في المؤتمر الدولي للحد من سوء استخدام الأسلحة الصغيرة الذي عقد بصنعاء خلال الفترة من 13-14 من الشهر الجاري إن هناك مبالغة في الرقم.

السيدة فرانسيس كشفت عن مسح للأسلحة الخفيفة في اليمن أجري العام الماضي لم تذكر الجهة التي قامت به.

وبناء عليه قالت: إن الرقم الأكثر واقعية هو (15) مليون قطعة سلاح حسب تقديرات المسح.

وفيما لا زالت الجهات الرسمية تخمن الحجم الحقيقي للسلاح في اليمن أظهر

